

مفاهيم خَطِّرة
لضرب الإِسلام
وتركיז الحضارة الغربية

هذا الكتيب أصدره حزب التحرير

الطبعة الأولى
م ١٩٩٨ — ه ١٤١٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ
نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ
وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾

[التوبه ٣٢ و ٣٣]

المحتويات

٢	آية الافتتاح
٢	المحتويات
٣	مقدمة
٤	الإرهاب
٦	الحوار بين الأديان
١٣	الوطنية
١٥	الأصولية
١٧	العولمة

مقدمة

الصراع بين الخير والشرّ، وبين الحق والباطل، سُنّة من سُنّن الحياة، إذ اقتضت حكمة الله تعالى أن يجعل الصراع والتدافع بين الناس من عوامل ظهور الحق والخير، وإنكار الباطل والشرّ، قال تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم بعض لفسد الأرض﴾ وقال: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم بعض هدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله﴾.

بعد أن خاض الرسول ﷺ وصحابته الكرام، صراعاً فكرياً، وكفاحاً سياسياً، مع المشركين والكافر، لإقامة الدولة الإسلامية، وصراعاً دموياً مع الصراع الفكري بعد قيامها، حاملةً الإسلام رسالة خير وهدىً إلى الناس كافة، كان الكفار على مر العصور يكيدون لهذه الدولة، أحياناً بأعمال مادية حرية، كالغول والصلبيين وكفار إسبانيا، وأحياناً أخرى بأعمال فكرية ثقافية، كالزنادقة والمبشرين والمستشرقين، من أجل القضاء على دولة الخلافة كجهاز تنفيذي على رأسه الخليفة.

وفي الحرب العالمية الأولى تحقق ذلك، فهدموا دولة الخليفة، وطردو الخليفة، ومزقوا بلاد المسلمين إلى دويلات ضعيفة، طبقو فيها أحكام الكفر، ظانين بعملهم هذا أنهم قضوا على الإسلام في نفوس المسلمين.

إلا أنّ الأمة الإسلامية، على أيدي أبنائها المؤمنين والوعيين المخلصين، دبت فيها أحاسيس النهضة، فأدركت دولُ الكفر، أنَّ قوة الإسلام غير محسورة في جهازه التنفيذي فقط، وأنَّ استمالة بعض ضعاف النفوس المسلمين، بتلويث أفكارهم بالثقافة الغربية، لم يتحقق ما كانوا يتمنونه.

وبعد مراجعة ودراسة، وصلوا إلى أنّ قوة الإسلام و(المسلمين) تكمن في عقيدته وما ينبع عنّها من أفكار، ما دعاهم إلى إعادة النظر في خططهم وإلى تطويرها، لـ**لتولي الدول الكافرة**، بـ**أجهزتها الرسمية** وعملائها من الحكام والمفكرين، مهمة الإجهاز على الإسلام، بالإجهاز على عقيدته، بصفتها عقيدة سياسية، ليحلّوا محلّها عقيدة فصل الدين عن الحياة، فبدأوا بطرح وتبني أفكار تؤدي إلى ما ذهبوا إليه، كالقومية والاشتراكية والديمقراطية، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، والحرريات، وسياسات السوق، التي **بيّنا^(١)** زيفها وخطوها.

ثم طرحاً أفكاراً أخرى مصحوبة بأعمال، كالحوار بين الأديان والحضارات، ومقولات أبناء إبراهيم، ثم وصم الإسلام بالإرهاب والأصولية والتطرف. فكان لا بدّ أن نبيّن حقيقة هذه الطروحات وخطرها على الأمة الإسلامية، لتعي عليها، ولتفق الموقف الشرعي تجاهها، لا سيمما وأنّ إعادة الإسلام إلى الحياة، كمبداً عالمي، وكتظامٍ سياسي، تحمله دولة الخلافة للناس كافة، أمرٌ قد تأكّد، ليس لل المسلمين العاملين فحسب، بل وللأمّة الإسلامية، ولأعداء الإسلام، الذين ما فتئوا يتآمرون على هذا الدين وعلى هذه الأمة.

^(١) انظر الكتب: (الحملة الاميركية للقضاء على الاسلام)

وسوف نتناول هذه الأفكار لبيان خطرها وزيفها، لا باعتبارها أفكاراً يراد فهمها، أو شبكات يراد دفعها، بل باعتبارها عملاً من أعمال الغرب الكافر، وعلى رأسه أميركا وبريطانيا وفرنسا، يُراد به ضرب الإسلام، وضرب العاملين لإعادة الخلافة، بل وضرب دولة الخلافة حين يأذن الله بإقامتها.

وعليه، فقد كان لزاماً أن يتم كشف هذه الأفكار والأعمال، ليتبين المسلمون ما يُراد بهم، وما يُكاد لدينهم، ليتمسّكوا بهذا الدين، وليجذبوا للعمل لإعادة الخلافة على منهاج النبوة، اقتداءً برسول الله ﷺ، ليتحقق على أيديهم إعادة الخلافة والحكم بما أنزل الله. **«هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون»**.

ونحن، إن قمنا بما أوجبه الله علينا، لعلّ يقين أنّ الكفار الذين يكيدون للإسلام والمسلمين، سيُخيب أملهم، وسيخسرون أموالهم وستنطفئ نارهم **«إنّ الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصدّوا عن سبيل الله، فسيُنفقونها ثم تكون عليهم حسرة، ثم يُغلبون»**.

الإرهاب

الإرهاب لغةً، مصدر مشتق من الفعل **(أَرْهَبَ)** بمعنى أخاف أو فزع. قال تعالى: **«ثُرِّهُوْنَ بِهِ عَدُوُّ اللَّهِ وَعَدُوُّكُمْ** أي تخيفون به العدو.

إلا أنّ هذا المعنى تمّ صرفه إلى معنى اصطلاحي جديد. فقد اتفقت كلُّ من الاستخبارات الأميركيّة، والاستخبارات البريطانيّة، في ندوة عقدت لهذا الغرض عام ١٩٧٩ م على أنّ الإرهاب هو: «استعمال العنف ضد مصالح مدنية لتحقيق أهداف سياسية».

وبعدها، تمّ عقد كثير من المؤتمرات والندوات الدوليّة، وسُنت تشارييعات وقوانين، لتحديد الأعمال التي يمكن وصفها بالإرهاب، وبيان نوعية الحركات والجماعات والأحزاب التي تمارس الإرهاب، وتعيّن الدول التي تدعم الإرهاب، وذلك — على حدّ زعمهم — من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمّة لمكافحة الإرهاب وللحدّ منه.

ويتضح من بحمل القوانين والتشريعات المتعلقة بالإرهاب، أنّها غير دقيقة، وأنّها تخضع للاحتجاهات السياسيّة لدى الدول التي قدّمت هذه القوانين والتشريعات، فعلى سبيل المثال نرى أنّ أميركا اعتبرت اغتيال أندريه غاندي عملاً إرهابياً، وأنّ اغتيال الملك فيصل ومقتل كندي ليس إرهاباً، ووصف تفجير مبنى مكتب التحقيقات الفيدرالي في أوكلاند، أول الأمر، آته عمل إرهابي، وعندما تبين أنّ الذين وراء تفجيره من المليشيات الأميركيّة، تحول وصف العمل من عمل إرهابي إلى مجرد عملٍ إجرامي.

وأميركا على وجه الخصوص، تصنّف بعض الحركات بأنّها حركات مقاومة شعبيّة، مثل حركة ثوار «نيكاراغوا» وجيش التحرير الإيرلندي، وغيرها. وتعتبر مقاتلي هذه الحركات، في حال اعتقالهم، أسرى حرب، حسب بروتوكول (١) لعام ١٩٧٧ م الملحق باتفاق جنيف، بينما تصنّف كل حركة تتعرّض لمصالح أميركا، أو مصالح عمّلاء أميركا، بأنّها حركة إرهابية، وتضع اسمها على قائمة المنظمات الإرهابية، التي تصدرها وزارة الخارجية الأميركيّة بشكل دوري، كمعظم الحركات الإسلاميّة، في مصر وباكستان وفلسطين والجزائر وغيرها.

وكانت أميركا قد قررت منذ السبعينيات أن توجد رأياً عالماً عالمياً ومحلياً أمريكياً ضد الإرهاب كما تراه، وضد من يتصرف بالإرهاب، وقد استغلت الأعمال التي تعرضت لأهداف مدنية، سواءً أصدرت هذه الأعمال من حركات سياسية أو عسكرية غير مرتبطة بأميركا، أو صدرت من حركات مرتبطة بالاستخبارات المركزية لأميركا، حيث دلت كثير من التقارير على أن بعض الأعمال التي وُصفت بأنها إرهابية، قد كان وراءها رجال من الاستخبارات المركزية الأمريكية، كاحتطاف طائرة TWA في بيروت بداية الثمانينيات... واستغلت أميركا تفجير قاعدة الخبر الأمريكية في السعودية، ففرضت (٤٠) توصية تتعلق بمكافحة الإرهاب على مؤتمر الدول الصناعية السبع الذي عقد في فرنسا عام ١٩٩٦م، ثم استغلت حادث تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، قبل معرفة الفاعلين، لاستصدار قانون مكافحة الإرهاب، الذي صادق عليه مجلس الشيوخ الأميركي عام ١٩٩٧م.

وموجب هذه التوصيات، وهذا القانون، تتمكن أميركا من ملاحقة أي شخص يُتهم بالإرهاب في أي مكان، ولها الحق باعتقاله أو خطفه، وإنزال العقوبة التي تراها بحقه، كالسجن ومصادرة وسحب الإقامة أو الجنسية، وذلك دون إعطاء المتهم الحق في الدفاع عن نفسه، أو المثول أمام محكمة مدنية، أو هيئة ملتفين.

كما أن أميركا عمدت إلى تعليم صفة الإرهاب على بعض الدول التي تتعرض لمصالح أميركا مثل كوريا والصين والعراق وليبيا، وعلى كثير من الحركات الإسلامية مثل الجihad وحماس والجماعة الإسلامية في مصر، وجبهة الإنقاذ في الجزائر، مستغلة بذلك التفجيرات التي حصلت في فلسطين ضد اليهود، والأعمال التي حصلت في الجزائر عشية إلغاء العسكريين للانتخابات النيابية.

وموجب هذه القوانين والقرارات والتوصيات، تستطيع أميركا ملاحقة وضرب كل من تصفه بالإرهاب، سواءً كان فرداً أو منظمة أو حزباً أو دولة، مستعملة قواها العسكرية، أو نفوذها السياسي لفرض الحصار الاقتصادي، كما فعلت في العراق وليبيا. ولقد عبر عن ذلك وزير خارجيتها الأسبق شولتز حيث قال: «إن الإرهابيين مهما حاولوا الفرار فلن يتمكنوا من الاختباء».

وبذلك يكون قانون الإرهاب الذي تبنته أميركا، أحد الأسلحة الاستراتيجية التي تستعملها لإحكام قبضتها على العالم، خاصة على الجزء الذي فيه قابلية التمرد على السياسة الأمريكية.

وبما أن الإسلام قد رشحته أميركا لتتخذه عدواً لها بعد زوال الشيوعية، فإن البلاد الإسلامية من أهم المناطق التي تستعمل فيها أميركا قانون الإرهاب، لزيادة نفوذها فيها، وإبقاءها تحت السيطرة، وذلك لأن المسلمين بدأوا يتحسّون طريق النهضة لإعادة دولة الخلافة، التي تدرك أميركا وغيرها من دول الكفار، أنها الدولة الوحيدة القادرة على تحطيم المبدأ الرأسمالي الذي تتنزّمه أميركا.

لذلك، لا تكاد توجد حركة إسلامية اليوم، وإلا فيها قابلية أن توصف بالإرهاب من قبل أميركا. ولا يسلم من هذا الوصف الحركات والأحزاب السياسية، التي لا تستعمل الأعمال المادية لتحقيق أهدافها. فأميركا تعتبر عملاً كل حركة، أو حزب، أو دولة تنادي بعودة الإسلام، عملاً إرهابياً يخالف القانون الدولي. وبالتالي تستطيع بهذا المبرر، وبما ألزمت به الدول الموقعة على قانون الإرهاب، أن تحشد قوى هذه الدول بزعامتها لضرب هذه الحركة أو هذا الحزب أو هذه الدولة.

ومن هنا، وال المسلمين يعملون لإقامة الخلافة، قد أصبح لزاماً عليهم، بوصفهم هدفاً مباشراً لسياسة ما يدعى بمقاومة الإرهاب، أن يكشفوا للرأي العام الإسلامي العالمي حقيقة ما يسمى بقانون الإرهاب، وحقيقة سياسة أميركا التي تعمل للهيمنة على العالم من خلال هذا القانون، وأنّ أميركا هي التي كانت وراء الكثير من الأفعال الإرهابية في العالم، وإن تُسبت إلى أسماء مسلمين.

وعلى المسلمين أيضاً، أن يكونوا إسلاماً في أعمالهم وتصرفاً لهم، فلإسلام طريقة خاصة في تحقيق الأهداف والغايات، ومنها حمل الدعوة لاستئناف الحياة الإسلامية بإعادة دولة الخلافة. والالتزام بهذه الطريقة، التي تعتمد الصراع الفكري والكفاح السياسي، وتستبعد الأفعال المادية، هو التزام بالطريقة الشرعية التي طلبها الإسلام، وليس خوفاً أو هرباً، من الوصف بالإرهاب.

وعليهم أن يبينوا أن عمل الدولة الإسلامية بعد قيامها، مقيد بالشرع، سواءً أكان في الداخل، كرعاية الشؤون وتنفيذ الحدود، أو في الخارج، كحمل الإسلام بالجهاد إلى كافة الناس، وتحطيم الحاجز المادي الذي تعرض تطبيق الإسلام.

ثم بيان أن تطبيق الإسلام من قبل المسلمين، على أنفسهم أو على غيرهم، ليس بناءً على هوى في نفوس المسلمين، أو لتحقيق مصالح خاصة لهم، وإنما هو امتداد لأوامر الله تعالى، الذي خلق الكون والإنسان والحياة، وطلب من الإنسان أن ينظم حياته بأحكام الإسلام الذي أنزله على محمد رسول الله ﷺ.

فوصف أميركا وغيرها الإسلام بالإرهاب، والمسلمين بالإرهابيين، وصف مغرض. وهو مخالف للواقع، وخالف لما أراده الله من الإسلام. قال تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾** وقال تعالى: **﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ، وَهُدًىٰ وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾**.

وهذه الرحمة تتمثل بتنفيذ أحكام الإسلام، لا فرق بين الصلاة والجهاد، ولا بين الدعاء وإرهاب العدو، ولا فرق بين الزكاة وقطع يد السارق، ولا بين إغاثة الملهوفين وقتل المعذبين على حرمات المسلمين، فكلّها أحكام شرعية، ينفذ المسلم أو الدولة كلام منها على واقعه وفي وقته.

الحوار بين الأديان

إن دعوة غير المسلمين إلى الإسلام، أمرٌ فرضه الله على المسلمين، وقد مارسه المسلمون طوال أربعة عشر قرناً، ولا يزالون يدعون غيرهم إلى الإسلام سواءً أكانوا من أهل الكتاب أو من غيرهم، قال تعالى: **﴿أَدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْخَيْرَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...﴾** وقال ﷺ في رسالته إلى هرقل، عظيم الروم: «... إِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَائِي إِلَيْهِ إِلَيْهِ أَسْلِمْ تَسْلِمْ، يُؤْتَكَ اللَّهُ أَجْرُكَ مُرْتَبٌ، فَإِنْ تُولِّيْتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْأُرْيَسِيْنِ...».

فدعوتنا لغير المسلمين، هي دعوة إلى اعتناق الإسلام، وترك الكفر.

وأما فكرة الحوار بين الأديان التي يُروج لها اليوم، فهي فكرة غريبة خبيثة دخيلة، لا أصل لها في الإسلام، لأنها تدعو إلى إيجاد قواسم مشتركة بين الأديان، بل تدعو إلى إيجاد دين جديد ملتفق، يعتقد المسلمون بدلًا من الإسلام، لأن أصحاب الفكرة والداعين لها هم الكفار الغربيون.

وقد بدأت هذه الفكرة بشكل دولي عام ١٩٣٢ م عندما بعثت فرنسا ممثلين عنها لمقابلة رجال الأزهر في فكرة توحيد الأديان الثلاثة، الإسلام والنصرانية واليهودية، ثم تبع ذلك مؤتمر باريس سنة ١٩٣٣ م الذي حضره مستشرقون ومبشرون، عن كلٌّ من جامعات فرنسا وإنجلترا وسويسرا وأميركا وإيطاليا وبولونيا وإسبانيا وتركيا وغيرها. وكان مؤتمر الأديان العالمي سنة ١٩٣٦ م آخر مؤتمر للأديان قبل الحرب العالمية الثانية، التي أشغلت الأوروبيين عن تلك المؤتمرات.

وفي سنة ١٩٦٤ م وجه البابا بولس السادس رسالة يدعو فيها إلى الحوار بين الأديان، ثم أصدر الفاتيكان سنة ١٩٦٩ م كتاباً عنوانه: «**دليل الحوار بين المسلمين والمسيحيين**».

وخلال العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين عقد أكثر من ثلاثة عشر لقاءً ومؤتمراً للحوار بين الأديان والحضارات، كان أبرزها المؤتمر العالمي الثاني للدين والسلام في بلجيكا، الذي حضره ٤٠٠ مندوبٍ من ديانات العالم المختلفة، ومؤتمر قربطبة في إسبانيا الذي حضره ممثلون من المسلمين والنصارى من ثلاث وعشرين دولة، وعقد المؤتمر السابقان سنة ١٩٧٤ م، ثم الملتقى الإسلامي المسيحي في قرطاج في تونس سنة ١٩٧٩ م.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين نشط الداعون إلى الحوار بين الأديان، فعقدوا مؤتمر الحوار الأوروبي العربي سنة ١٩٩٣ م في الأردن، وتلاه سنة ١٩٩٤ م مؤتمر الخريطوم للحوار بين الأديان، وفي عام ١٩٩٥ عقد مؤتمران للحوار، أحدهما في استكهولم، والآخر في عمان في الأردن، تلاهما مؤتمر «**الإسلام وأوروبا**» في جامعة آل البيت في الأردن عام ١٩٩٦ م.

مبررات الحوار:

كان من أهم المبررات التي عرضها المؤتمرون في مؤتمرات الحوار بين الأديان، هو الوقوف في وجه الكفر والإلحاد المتمثل بالاتحاد السوفيتي قبل انهياره، فالشيوعية إلحاد يهدد الأديان السماوية ويهدد منجزاتها الحضارية، ثم التباكي على الإنسانية، والدفاع عن المؤمنين في الأرض، ثم البحث عن الحقيقة باعتبارها نسبية، ولا يجوز لأحد أن يدعى احتكارها، وإنما يجب إخضاعها للديمقراطية، ليكون رأي الأكثريّة هو الأقرب إلى الحقيقة.

توصيات المؤتمرين:

- كان من أهم توصيات المؤتمرات التي عقدت باسم الحوار بين الأديان والحضارات، وبين الإسلام وأوروبا ما يلي:
 - إيجاد معانٍ وأبعاد جديدة لكلمات الكفر والإلحاد والشرك، والإيمان والإسلام والاعتدال والتطور، والأصولية، بحيث لا تكون تلك الكلمات عامل تفرقة بين أصحاب الأديان.
 - إيجاد جوامع مشتركة في الأديان الثلاثة، تشمل العقيدة والأخلاق، والثقافة، والتأكيد على المشترك الإيجابي بين الأديان والحضارات، لأنّ جميع أهل الكتاب مؤمنون، يعبدون الله.

- بلوحة ميثاق مشترك لحقوق الإنسان، من أجل إحلال السلام والتعايش بين أصحاب الأديان، وذلك بإزالة الإحساس بوجود حدود دموية بين الأديان، وإزالة مفهوم العدو في ثقافات الشعوب وسياسة الدول.
- إعادة صياغة التاريخ، ومناهج التعليم، لتكون بعيدة عن الإثارة والأحقاد، واعتبار التعليم الديني جزءاً من الدراسات الإنسانية الأساسية، التي تهدف إلى تكوين شخصية منفتحة على الثقافات الإنسانية، والمفهومة للأخر، ولذلك يجب استبعاد البحث في بعض العقائد والعبادات.
- الاهتمام في بحث الموضوعات التالية ووضع مفاهيم موحدة لها: العدل، والسلام، والمرأة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وأخلاق العمل، والتعددية، والحرية، والسلام العالمي، والتعايش السلمي، والافتتاح الحضاري، والمجتمع المدني، وغيرها.

وسائل وأساليب الحوار بين الأديان:

وبعد أن فشل الغربيون الكفار في إبعاد المسلمين عن عقيدتهم، عن طريق المبشررين والمستشارين، والمؤلفات الثقافية، والتضليل الفكري والسياسي الإعلامي، لجأوا إلى الجهات الرسمية في دولهم وفي دول عملائهم، وبدأوا يعقدون المؤتمرات والندوات، ويشكلون فرق العمل المشتركة، ويسعون مراكز الدراسات في بلادهم وببلاد المسلمين، كمركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية، ومركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة درم البريطانية، وكلية الصليب المقدس الأميركي، ورابطة العالم الإسلامي، والجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، وجامعة آل البيت، ومجلس الكنائس العالمي وغيرها.

ويعملوا إلى استعمال مصطلحات وألفاظ عامة براقة، تدلّ على معانٍ غير محددة، من أجل التضليل والخداع، مثل: التجديد، والافتتاح على العالم، والحضارة الإنسانية، والمعارف العالمية، وضرورة التعايش الإسلامي، ونبذ التعصب والتطرف، والعلمة، وغيرها.

وخلطوا بين مفهومي العلم والثقافة، والحضارة والمدنية، ليتحذوا من هذا الخلط مسوّغاً ل מהاجمة الذين يتمسكون بوجهة نظرهم الخاصة في الحياة، بأنّهم ضدّ العلم وضدّ المدنية الناشئة عنه، ووصموهم بالرجعية والتخلف، مع أنّ الأمر في الإسلام غير ما يدعون، فهو يفتح أبوابه للعلم وللمدنية الناشئة عن العلم، ويفصل أبوابه في وجه أيّ حضارة أو ثقافة غير حضارة الإسلام وثقافته، لكونهما أفكاراً ومفاهيم متعلقة بسلوك الإنسان الذي يجب أن ينضبط بالمفاهيم الإسلامية عن الحياة.

وزينوا بعض الأفكار الرأسمالية للمسلمين، وسوقوها لهم على أنها لا تخالف الإسلام، حتى اعتبرها بعض المسلمين أنها من الإسلام، كالديمقراطية، والحرية، والتعددية الخنزيرية، والاشتراكية، وغيرها. بينما شنعوا على بعض الأفكار الإسلامية، ونعتوها بأنّها غير حضارية، ولا تصلح لهذا العصر، كالجهاد، والحدود، وتعدد الزوجات، وغيرها من الأحكام الشرعية.

وأنضموا دراسة النصوص الإسلامية، لطريقة التفكير الرأسمالية، التي يجعل الواقع مصدراً للحكم، وليس موضع الحكم، وتجعل المقياس فيأخذ الحكم أو تركه هو التفعية، وليس الحلال والحرام، ما دفع بعض المسلمين إلى استحداث بعض القواعد التي لا تستند إلى نصوص شرعية، لفهم الإسلام، مثل: فقه الواقع، وفقه الموازنات، وإطلاق قاعدة: **الضرورات تبيح المحظورات**، وغيرها. مما نتج عنه تبيح بعض أحكام الإسلام، وعدم التمييز بين الدخيل والأصيل، وبين ما هو كفر، وما هو إسلام، فصار الربا مباحاً، والاستشهاد انتحاراً.

والكفار المشرفون على الحوار يتطلعون إلى تعميم وتوسيع دائرة الحوار، فلا يظلّ محصوراً بين الخاصة في المؤتمرات والندوات، وإنما لا بدّ أن يشمل جميع شرائح المجتمع، من نساء ورجال، ومتقفين وعمال، عن طريق المدارس والجامعات، ومعاهد الدراسات والأحزاب والنقابات، فهو كما عبر عنه بعض المؤثرين، إلحاد حضاري بالغرب، في الاقتصاد والمجتمع والسياسة والتعليم وغيرها. فالرأسمالية – على حدّ زعمهم – هي الإنسانية والعقلانية، والحرية والديمقراطية، وهي الحضارة الحديثة الناجحة. وأمّا الإسلام، فهو التقليد والاستبداد والترااث، وهو سيادة الدين والرق وتعدد الزوجات، فهو دين غير حضاري!.

ومن أساليب التعمية على المسلمين في مؤتمرات الحوار، إشراك المتنمّين إلى بعض العقائد، كالهندوسية، والبوذية، والسيخ وغيرهم، مع المسلمين والنصارى واليهود، كما حصل في المؤتمر العالمي للدين والسلام في اليابان، وفي ندوة بيروت في لبنان عام ١٩٧٠م، حتى لا يظن المسلمون أنّهم وحدهم المستهدفون بالحوار. فكيف يقبل من يسمون بعلماء المسلمين أن يُساوى بين الإسلام والبوذية وغيرها من الأديان!

نظرة الغرب الحقيقة إلى الإسلام:

إن الغرب الذي يدعو إلى الحوار مع المسلمين، ويترעם مؤتمرات الحوار، ينظر إلى الإسلام نظرة عداء، وهذه النظرة هي الدافع للحوار وهي تتحكم به وتدبره. فالموسوعة الفرنسية الثقافية، التي هي مرجع لكل باحث، تنصّ على أنّ الرسول محمدًا ﷺ: «قاتل، دجال، خاطف نساء، وأكابر عدو للعقل البشري». وكذلك معظم الكتب المدرسية في أوروبا الغربية، تصف الرسول محمدًا ﷺ، والإسلام، وال المسلمين بأبغض الصفات. وقد ورد حديثاً في كتاب «نهاية التاريخ» للمفكر الأميركي فوكوياما، ما نصّه: «النظام الرأسمالي هو الخلاص الأبدي للبشر على الأرض، وأنَّ الإسلام على الرغم من ضعفه وتفككه، فهو يهدد هذا الدين الجديد المتصرّ (يعني الرأسمالية)»، وقال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ويلي كلايس): «يعتبر الإسلام الأصولي هو الخطير الذي يهدد الجغرافيا السياسية للمستقبل» ويقول المستشرق (برنارد لويس) عن الإسلام والرأسمالية: «إنما نقضان، لا مجال للحوار بينهما» ويقول (صمويل هنتجتون) أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد الأميركيّة، ومدير مؤسسة الدراسات الاستراتيجية فيها: «إنَّ التصادم بين الحضارات سوف يهيمن على السياسة الخارجية، والخطوط الفاصلة بين الحضارات سوف تكون خطوط المحاجة في المستقبل» ثم يقول: «فإن الدين يميز بشدة ووضوح بين الناس، فقد يكون الإنسان نصف فرنسي ونصف عربي... إلا أنه من الصعب أن يصبح المرء نصف كاثوليكي ونصف مسلم...».

فأين الحوار الذي يدعوننا إليه من هذا العداء؟!.

وإذا ما قُرئت هذه الأقوال بالأعمال العدائية التي صدرت عن الغرب ضدَّ الإسلام والمسلمين، مثل الحروب الصليبية، والقضاء على المسلمين في إسبانيا، وهدم دولة الخلافة، ثم تأسيس دولة اليهود في فلسطين، وإلصاق صفات الإرهاب والتطرف بالإسلام والحركات الإسلامية، ندرك معنى وأهداف الحوار الذي يقيمّه الغرب الكافر مع المسلمين.

أهداف الحوار:

إنَّ الهدف الأساسي الذي يسعى الرأسماليون لتحقيقه من الحوار بين الأديان والحضارات، هو الحيلولة دون عودة الإسلام إلى الحياة كنظام، لأنَّه يهدد بقاء مبدئهم وحضارتهم، ويقضي على مصالحهم ونفوذهم. وأما الأهداف الأخرى الفرعية، التي تخدم الهدف الأساسي فمتعددة.

فهي يهدفون إلى صيغ العالم بصيغة الحضارة الرأسمالية، ولا سيما المناطق التي يعيش فيها المسلمون، لإحلالها محلَّ الحضارة الإسلامية، ليتسنى لهم محو الثقافة الإسلامية من الأذهان، وذلك بزعزعة ثقة المسلمين بها وبمقدارها وبأساسها، لتحييد الإسلام في معركة الصراع الحضاري، بتجريده من أهم خصائصه التي تميَّزه عن سائر الأديان، وهي السياسة، التي بها تقام دولة الخلافة، لترعى شؤون الرعية بأحكام الإسلام، وتحمله إلى الناس كافية.

وهم يهدفون إلى صياغة شخصية المسلم صياغة جديدة، بحيث لا يجد غضاضة في ترك الواجب و فعل الحرام، ثم إفساد الذوق الإسلامي لديه، وقتل الحمية للإسلام في نفسه، فلا يغضض الكفر والكافرين، ولا يأمر بمعرف أو ينهى عن منكر. وبذلك يزيلون المناعة الثقافية في الأمة الإسلامية، التي لها تقاوم أي دخيل، ويزيلون الحاجز الفكرية والنفسية التي تحدد الوجود الحضاري الرأسمالي في بلاد المسلمين، فتصبح المحافظة على نفوذهم ومصالحهم سهلة، ويضمون بقائهم واستمرارهم.

إنَّ هذا الحوار الذي يرعاه الكفار والحكام العماء لهم في بلاد المسلمين، ومعهم بطارتهم من العلماء والمفكرين، المقصود منه إيجاد دين جديد للمسلمين، مبني على عقيدة فصل الدين عن الحياة، فيه التشريع للبشر بدل أن يكون الله تعالى، خالق البشر. إنَّهم كما يقول الله فيهم: «وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرَوُكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْطَاعُوا» وكما يقول: «وَلَنْ تَرْضَىَ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىُ حَتَّىٰ تَتَبَعَ مِلَّهُمْ».

وَبِمَا أَنَّ الحضارة الإسلامية أساسها العقيدة الإسلامية، والحضارة الرأسمالية أساسها العقيدة الرأسمالية، والجمع بينهما غير ممكن، فيكون القصد من الحوار الذي يتزعمه الغرب الكافر، هو العمل لتخلي المسلمين عن المفاهيم الإسلامية لحساب المفاهيم الرأسمالية، لأنَّهم يدركون أنَّ الجمع بين متناقضين غير ممكن.

فالحوار بين الأديان والحضارات، لإيجاد قواسم مشتركة بينها، ولصنع حضارة إنسانية جديدة، ضرب من الخيال، فلا بدّ من الصراع الفكري بين الأديان والحضارات، لمعرفة الحق من الباطل، والغث من السمين، والطيب من النبیث، «فَإِمَّا زَرَبَ ذِهْبَ جُفَاءً، وَإِمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ».

إِمَّا الحوار الذي يدعون إليه، فهو حوار من جهة واحدة، تتمثل بآباء الإسلام مستهدفين به القضاء على الإسلام وعلى الحضارة الإسلامية والأمة الإسلامية، فلا بدّ للمسلمين من استكمال أدوات الصراع المكافئ، والتي تمثل بإعادة دولة الخلافة، التي ستخوض إلى جانب الصراع الفكري الصراع المادي، لنشر الحضارة الإسلامية السامية، لتحل محلَّ الحضارات الرائفة الفاسدة.

مقوله: أبناء إبراهيم

حامت هذه المقوله لتعزيز الحوار بين الأديان الثلاثة، على اعتبار أنّ الأديان السماوية الثلاثة قد جاءت بها الأنبياء: محمد وعيسى وموسى عليهم الصلاة والسلام، وهم ينتسبون إلى أبٍ واحدٍ، وهو إبراهيم عليه السلام، فعلى أصحاب هذه الأديان أن يتعايشوا معاً بسلام، لكونهم ينحدرون من أصل واحد نسباً وديناً.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ هذه المقوله تدعم ما يسمى عملية السلام والتطبيع مع اليهود، وذلك لتمرير فصلٍ من فصول المؤامرة الغربية اليهودية على الإسلام والمسلمين باغتصاب فلسطين والمسجد الأقصى وزرع خنجرٍ مسمومٍ في صدر الأمة الإسلامية، وتبرير إشراك اليهود والنصارى مع المسلمين في الولاية الدينية على مدينة القدس، باعتبارهم مسلمين ينتسبون إلى دين واحد، هو دين إبراهيم أبي الأنبياء.

ولبيان خطأ هذه المقوله ودحضها، لا بدّ من بيان أمور ثلاثة:

أولاً لغوياً: إن لفظ «مسلم» من معانيها اللغوية «إنقاد» وقد استعملها القرآن الكريم بهذا المعنى في قصص الأنبياء، ووصف أتباعهم الذين انقادوا لأمر الله. قال تعالى على لسان نوح، وهو قبل إبراهيم: «إِنْ أَجْرِيَ إِلَى عَلَى اللَّهِ، وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» ٧٢/يونس. وقال على لسان إبراهيم وإسماعيل: «رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمَنْ ذَرْتَنَا أَمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ» ١٢٨/البقرة. وقال عن قوم لوط: «فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» ٣٦/الذاريات. وعلى لسان موسى: «فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كَنْتُمْ مُسْلِمِينَ» ٨٤/يونس، وعلى لسان الحواريين أتباع عيسى: «آمَنَا بِهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ» ٥٣/آل عمران.

فكلمة «مسلمون» الواردة في الآيات تعني «منقادون»، ولا تعني أنّهم اعتقدوا ديناً واحداً، وهو الإسلام الذي أنزل على محمد ﷺ، لأنّ الإسلام، لم يكن معروفاً لهم، ولما يخاطبوا به، وإنما كان لكل قوم منهم رسول خاصّ بهم، يدعوهם إلى شريعة خاصة، قال تعالى: «لَكُلِّ جَعْلَنَا مِنْكُمْ شَرِيعَةٌ وَمِنْهَاجٌ».

وبعد نزول الوحي على محمد ﷺ، عمّد الوحي إلى بعض الألفاظ العربية، فنقل معناها اللغوي الوضعى، إلى معنى شرعى، ببنائه النصوص الشرعية من قرآن وسنة، ومن هذه الألفاظ المنشورة كلمة «الإسلام» التي كانت تعنى لغة «الإنقاذ» فصارت تعنى شرعاً، الدين الذي أنزله الله على رسوله محمد ﷺ، قال تعالى مخاطباً الناس كافة، وإلى يوم القيمة: «وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينَّا»، وقال: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامَ دِينًا فَلَنْ يَقْبَلْ مِنْهُ» وقال ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»، وغيره من الأديان لم يبن على هذه الخمس.

وبعد هذا النقل الشرعي لمعنى كلمة «الإسلام»، صارت الألفاظ المشتقة منها، كال فعل واسم الفاعل، «مسلم، مسلم»، إذا أطلقت دون قرينة دلت على المعنى الشرعي فقط، وإن أريد بها معناها اللغوي الوضعى، احتاجت إلى قرينة تصرفها عن معناها الشرعى، فقوله تعالى: «مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا، وَلَكِنَّ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا» لا يعني أن إبراهيم كان على الدين الذي أنزله الله على محمد، وإنما يعني أنّ إبراهيم كان منقاداً لله فيما أنزله الله عليه، غير اليهود والنصارى الذين حرّفوا دين أنبيائهم.

وأمام القول بأن محمداً وعيسى على دين إبراهيم، فهو يعني أنّهم آمنوا بنفس العقيدة، وهي أصل كلّ دين من عند الله، وهذا هو المقصود من قوله تعالى: «شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكُمْ، وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ...» ، فالدين في الآية يعني أصل الدين، وهو العقيدة، وقد خصصه بذلك قوله تعالى: «لَكُلِّ جَعْلَنَا مِنْكُمْ شِرْعَةٌ وَمِنْهَا جَاءَ».

وثانيها شرعى: وهو أنَّ الله تعالى أرسل محمداً خاتماً الأنبياء والرسل، إلى الناس كافَّة، طالباً منهم ترك ما هم عليه من أديان، سماوية كانت أو غير سماوية، وداعياً إِيَّاهم أن يتخلذوا الإسلام ديناً، فمن استجابة فقد أسلم، ومن لم يستجب فقد كفر. قال تعالى: «وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأَمْمَيْنَ عَمَّا سَلَمُوا فَقَدْ اهْتَدَوْا، وَإِنْ تَوَلُّوْا فَإِنَّا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ، وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعَبَادِ» وقال تعالى: «لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيهِمُ الْبَيِّنَاتُ هُنَّ رَسُولُ اللَّهِ...» فهم غير منفصلين عن الكفر إلا بإسلامهم، وقال ﷺ: «وَالَّذِي نَفَسَ اللَّهُ بِيدهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِّنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، يَهُودِيٌّ وَلَا نَصَارَىٰ، ثُمَّ يَوْمٌ لَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أَرْسَلْتَ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ». فالناس كُلُّهم مدعون لاعتناق الإسلام، ومن لم يعتنقه بعد إقامة الحجّة عليه فهو كافر قطعاً. واليهود والنصارى بعد بعثة محمد ﷺ إن ظلّوا على دينهم فهم كفار بنصّ القرآن. ويحرُّم وصفهم بال المسلمين، ومن يعتقد أنّهم أو غيرهم مسلمون، فهو كافر، لأنّه باعتقاده هذا أنكر نصوصاً شرعية قطعية الثبوت والدلالة. وإن هو مات على ذلك كان من أصحاب النار.

وثالثها: هو أنَّ مقوله أبناء إبراهيم دعوة إلى الرابطة القومية، وهي رابطة دلّ واقعها على أنّها رابطة عاطفية منحطة، ناشئة عن غريزة البقاء، وهي غير إنسانية، لأنّها لا تصلح لربط الإنسان بالإنسان إذا اختلفا في النسب. ورابطة أبناء إبراهيم قد عفى عليها الزمن، فلم تعد موجودة في واقع الحياة، لأنَّ الذين ينتسبون إلى إبراهيم وذراته، قد احتلّوا بغيرهم من الأقوام الأخرى، بسبب المصاورة والمحالطة والهجرة والخروب، فيصعب، بل يستحيل الآن فرزهم عن بقية الناس، ولأنَّ أتباع الأديان الثلاثة هم من جميع شعوب وقبائل العالم، قد تمَّ الامتزاج بينهم على أساس ديني، لا على أساس عرقي، فيكون إطلاق: (أبناء إبراهيم) على المسلمين واليهود والنصارى، على الذين يعيشون حول المسجد الأقصى أو على غيرهم، إطلاقاً عشوائياً غير صحيح، المقصود منه محاربة الإسلام، ثم تبرير عمليات السلام المزعوم والتطبيع مع كيان اليهود، القائم على أرض المسلمين المغتصبة، لإعطاء الشرعية للجريمة الفظيعة التي ارتكبها الحكام الخونة بأمر من أسيادهم الكفار.

والرابطة القومية أو الأسرية، كرابطة أبناء إبراهيم، مرفوضة شرعاً كأساس لتنظيم علاقات الناس. قال تعالى: قل إنَّ كَانَ آباؤُكُمْ وَأَبْناؤُكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ وَأَزْوَاجَكُمْ وَعَشِيرَتَكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كُسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضُونَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرْبَصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ». فأمر الله فوق كلّ رابطة قومية كانت أو أُسَرِّية أو نفعية. وبيّن الله للرسل السابقين ضحالة هذه الروابط، قال تعالى: «وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ، فَقَالَ: رَبِّ إِنَّ أَبْنَيَ مِنْ أَهْلِي، وَإِنَّ عَدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ» قال: يا نوح، إنه ليس من أهلك إِنَّه عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ...» وقال تعالى عن إبراهيم: «قَالَ: إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَاماً، قَالَ: وَمَنْ ذَرِيتِي، قَالَ: لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ». فابن نوح في مقاييس

الشرع ليس من أهله، لأنّه لم يؤمن بما أنزله الله على أبيه، والظالمون من ذرية إبراهيم مستثنون من عهد الله بالإمامنة، لأنّهم لم يتبعوا ما أنزله الله على أبيهم إبراهيم، فتكون دعوة «أبناء إبراهيم» اليوم، دعوة جاهلية سياسية مغرضة، يحرم المناداة بها، والدعوة لها، لأنّ المقصود منها محاربة الإسلام، وصرف المسلمين عن دينهم، وتبرير عملية الصلح الخيانية مع اليهود، والتنازل لهم عما اغتصبوه من أرض فلسطين المباركة، والتطبيع معهم، والقبول بهم دولة في الشرق الأوسط.

الوسطية

إنَّ مصطلح الوسطية لم يظهر عند المسلمين إلا في العصر الحديث، وهو مصطلح دخيل، مصدره الغرب والمبدأ الرأسمالي، ذلك المبدأ الذي بُنيَتْ عقيدته على الحل الوسط، الحل الذي نشأ نتيجة الصراع الدموي بين الكنيسة والملوك التابعين لها من جهة، وبين المفكرين وال فلاسفة الغربيين من جهة أخرى. الفريق الأول كان يرى أنَّ الدين النصراني دين صالح لمعالجة جميع شؤون الحياة، والفريق الثاني يرى أنَّ هذا الدين غير صالح لذلك، فهو سبب الذل والتأخر، وأنَّ العقل هو القادر على وضع نظام صالح لتنظيم شؤون الحياة.

وبعد صراع مرير بين الفريقين، اتفقا على حلٌّ وسط، وهو الاعتراف بالدين كعلاقة بين الإنسان والخالق، على أن لا يكون لهذا الدين دخل في الحياة، وترك تنظيم شؤون الحياة للبشر. ثم اخذوا فكرة فصل الدين عن الحياة عقيدة لم يبدئها، التي انبثق عنها النظام الرأسمالي، الذي نهضوا على أساسه، ثم حملوه إلى غيرهم من الناس بطريقة الاستعمار.

وأصبح أثر هذا الحل الوسط الذي بنوا عليه عقيدتهم بارزاً، في كل تشرع أو سلوك عند أصحاب المبدأ الرأسمالي، ولا سيما في القضايا السياسية. ففي قضية فلسطين – مثلاً – التي يطالب بها المسلمون على أنّها كلها ببلادهم، في الوقت نفسه يدعى اليهود أنّها أرض الميعاد التي وعدهم الله بها، فهي جميعها لهم. فتطرح الدول الغربية الرأسمالية سنة ١٩٤٧ م حلًا، وهو مشروع التقسيم الذي يدعو إلى إقامة كيائن في فلسطين، أحدهما للعرب، وأخر لليهود. ويظهر هذا الحل الوسط في كثير من المشكلات الدولية التي تحكم بها الدول الرأسمالية، كمشكلة كشمير، وقرص، والبوسنة وغيرها.

وجريدة ذلك أصبحت السياسة لديهم تعتمد على الكذب والماوغة، لا للحصول على الحق كله، بل للحصول على شيء سواء أكان أكثر أو أقل من هذا الحق، لا يصل كُلُّ إلى حقه، بل يصلوا إلى حلٌّ وسط يرضي الطرفين، لا لأنّه صواب، بل لظروف كُلُّ فريق من حيث القوة والضعف، فالقوى يأخذ كُلُّ ما يرغب فيه إن استطاع، والضعف يتنازل عن كُلُّ ما لا يستطيع الحصول عليه.

ويبدل أن ينقد بعض المسلمين فكرة الوسطية أو الحل الوسط، فيبيّنوا خطأها وزيفها، اخذوا بها، وصاروا يدعون أنّها موجودة في الإسلام، بل هو قائم عليها، فالإسلام بين الروحية والمادية، وبين الفردية والجماعية، وبين الواقعية والمالية، وبين الثبات والتغيير، فلا غلو ولا تقصير، ولا إفراط فيه ولا تفريط...

وللبرهان على ما ذهبوا إليه، استقرأوا الأشياء، فوجدوا أنَّ لكل شيءٍ طرفين ووسط، والوسط منطقة أمان، بينما الأطراف تتعرض للخطر والفساد، وأنَّ الوسط مركز القوَّة، وأنَّه منطقة التعادل والتوازن لكل قطبين، وما دام للوسط وللوسطية كلُّ هذه المزايا، فلا عجب أن تتحلى الوسطية في كلِّ جوانب الإسلام. فالإسلام وسط في الاعتقاد والتبع، ووسط في التشريع والأخلاق...».

وبعد أن قاسوا أحكام الإسلام على واقع الأشياء قياساً عقلياً، بحثوا في بعض النصوص الشرعية، فلَوْاً لأنفها، وأخضعواها لفهمهم الجديد كي تلائم ما ذهبوا إليه. فقالوا في قوله تعالى: «وكذلك جعلناكم أمَّة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً...» قالوا إن وسطية الأمَّة إنما هي مستمدَة من وسطية منهجها ونظامها، فليس فيها غلو اليهود، ولا تساهل النصارى. وقالوا: إنَّ كلمة (وسط) تعني العدل، وإنَّ العدل — على حد زعمهم — توسط بين الطرفين المتنازعين، فجعلوا العدل بمعنى الصلح، ليخدموا فكرة الوسطية. والمعنى الصحيح للآية هو أنَّ الأمَّة الإسلامية أمَّة عدل، والعدالة من شروط الشاهد في الإسلام. وهذه الأمَّة ستكون شاهد عدل على الأمم الأخرى، على أنها بُلغتَهم الإسلام. والأية وإن جاءت بصيغة الإخبار، فهي طلب من الله للأمة الإسلامية أن تبلغ الإسلام لغيرها من الأمم، وإن لم تفعل ثُمَّت، فهي حجة على الأمم الأخرى، كما أنَّ الرسول صلَّى الله عليه وآلَه وسلم حجَّةٌ عليها (ليكون الرسول شهيداً عليكم) في تبليغه الإسلام لكم، وطلبه منكم أن تبلغوا غيركم «ألا فليبلغ الشاهد الغائب».

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: «والذين إذا أنفقوا لم يُسرِّفوا ولم يقتُروا وكان بين ذلك قواماً» فجعلوا الإنفاق طرفين: الإسراف والتقتير، وجعلوا له وسطاً وهو القوم. وهذا في رأيهم دليل على الوسطية في الإنفاق، وما دروا أنَّ معنى الآية أنَّ هناك ثلاثة أنواع من الإنفاق: الإسراف، والتقتير، والقوام. فالإسراف هو الإنفاق في الحرام، قلل ذلك أو كثر، فإنَّ أنفق شخص درهماً في شراء الخمر أو في لعب القمار أو في الرشوة فهو إسراف، والإسراف حرام، وأمَّا التقتير فهو الامتناع عن الإنفاق في الواجب، فلو امتنع شخص عن دفع درهماً مستحق عليه من زكاة ماله، أو امتنع عن الإنفاق على من تجب نفقتهم عليه كان تقتيراً، وكان حراماً. وأمَّا القوام فهو الإنفاق حسب أحكام الشرع كثيراً كان أو قليلاً، فإِكرام الضيف الواحد بشاة أو دجاجة أو جملٍ هو من الإنفاق القوام، وهو حلال، لأنَّ الله تعالى قال في الآية: «بَيْنَ ذَلِكَ» ليدلَّ على أنَّ هناك ثلاثة أنواع من الإنفاق: الإسراف والتقتير والقوام، وواحد من بين تلك الأنواع هو المطلوب شرعاً وهو القوام.

فلا وسطية، ولا حلاً وسطاً في الإسلام. فالله تعالى الذي خلق الإنسان، ويعلم واقعه علمًا لا يمكن لبشر أن يعلمه، هو وحده القادر على تنظيم حياته تنظيماً دقيقاً، لا يمكن لأحد أن يُلْغِه، فجاءت أحكامه محددة، لا أثر فيها للوسطية أو للحل الوسط. فلا وسطية ولا حلاً وسطاً في نصوص الإسلام وأحكامه، بل دقة ووضوح ومفاصلة، حتى سماها الله حلوذاً، بسبب دقتها واستقامتها، قال تعالى: «وَتَلْكَ حَدُودُ اللَّهِ يَبِينُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» وقال: «وَمَن يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حَدُودَهُ يُدْخِلُهُ نَاراً خَالِدًا فِيهَا». وأين الوسطية الإسلامية والحل الوسط في قول رسول الله ﷺ لعمه أبي طالب، عندما عرض قومه المنصب والمال والشرف ليترك الإسلام: «وَاللَّهِ يَأْعُمُ لَوْ وَضَعَوَا الشَّمْسَ فِي يَمِينِي، وَالْقَمَرَ فِي يَسَارِي عَلَى أَنْ أَتَرَكَ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَظْهُرَهُ اللَّهُ أَوْ أَهْلُكَ فِيهِ، مَا تَرَكْتَهُ» وفي قوله لقبيلة بني عامر بن صعصعة، عندما طلبوا منه أن يكون لهم الحكم من بعده مقابل أن ينصروه: «الْأَمْرُ لِلَّهِ، يَضْعُهُ حِيثُ يَشَاءُ».

فتكون الوسطية أو الحل الوسط فكرة غريبة عن الإسلام. يريد الغربيون ومن الاهم من المسلمين أن يلصقوها بالإسلام، من أجل تسويقها للMuslimين، باسم الاعتدال والتسامح، قاصدين حرفًا عن حدود الإسلام وأحكامه الفاصلة.

الأصولية

ظهر مصطلح الأصولية (Fundamentalism) أول ما ظهر، في أوروبا، في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك للدلالة على موقف الكنيسة من العلوم والفلسفة الحديثة، وعلى الالتزام التام بالديانة النصرانية. وتعتبر حركة البروتستانت أساس الأصولية، وقد وضعت مبادئ الأصولية في مؤتمر (نياجارا) الإنجيلي عام ١٨٧٨، وفي المؤتمر العام البروتستنطي عام ١٩١٠، حيث تبلورت الأفكار الأساسية التي تقوم عليها الأصولية، فهي تقوم على أساس عقائد نصرانية، تعارض التقدم العلمي الناجم عن المبدأ الرأسمالي، الذي يقوم على عقيدة فصل الدين عن الحياة.

ومع أن هذه الحركة قد تلاشت مع الحرب العالمية الثانية، إلا أنه استقر في أذهان الأوروبيين، أن الأصولية عدوة التقدم والعلم، وهي تختلف عقلي لا يليق بعصر النهضة، ويجب أن تخاب حتى تزول جميع آثارها من المجتمع والحياة.

فالأصولية نشأت في أوروبا، على أثر التقدم العلمي والصناعي، الذي جاء بعد فصل النصرانية عن الحياة، كرد فعل لعدم قدرة النصرانية على التجاوب مع أنظمة الحياة الجديدة، المنبثقه عن عقيدة المبدأ الرأسمالي، عقيدة فصل الدين عن الحياة، ما دفع المؤمنين بالديانة النصرانية إلى اتخاذ موقف رافض من مختلف أشكال التقدم المادي، والحضارة الرأسمالية. إلا أن هذه الحركة المسماة بالأصولية أخفقت وتلاشت، بسبب عجزها عن تقديم حلول عملية لمشكلات الحياة، وبسبب الغاية التي وجدت من أجلها، وهي معارضة العلوم والفنون والأفكار، التي لا تتفق وما يعتقد النصارى.

فيكون وصف بعض الحركات النصرانية أو اليهودية بالأصولية مصدره الغرب، وهو يعني الحركات الدينية التي تعارض التقدم العلمي والصناعي والفنى، الذي حصل من تطبيق المبدأ الرأسمالي.

وإطلاق هذا الوصف، اليوم، على كثير من الحركات الإسلامية، وعلى المنتسبين لهذه الحركات، من قبل السياسيين والمفكرين الغربيين، ثم مجازاة بعض المسلمين لهم، الغاية منه محاربة ومقاومة هذه الحركات، بإيجاد رأي عام عالمي ضد كل من يوصف بها، لكون الأصولية، عندهم، تعنى التخلف والرجعية، وتعنى معارضة كل تقدم علمي أو صناعي.

فمجرد وصف جهة معينة بالأصولية، يكفي لاعتبارها خطراً على الحضارة المادية الحديثة، وعلى حياة الناس، ويتوسيغ اتخاذ الإجراءات اللازمة، مهما كانت قاسية، لمكافحتها ومحاربتها. وعندما تقوم دولة، كمصر أو الجزائر أو غيرها، على إعدام المسلمين لوصفهم بالأصوليين، يحيطى هذا العمل بتأييد الرأي الغربي، ولا تثور له منظمات حقوق الإنسان، لأن هؤلاء — على حد زعمهم — أصوليون، وهم ضد الإنسانية، ولا سيما وقد أُصبت بهم جميع الأعمال البشعة، كالماذع الجماعية للأبرياء في الجزائر، وكقتل السياح والأقباط في مصر.

وقد شمل الوصف بالأصولية كلّ حركة أو حزب يعمل على تغيير الحياة السيئة التي يعيشها المسلمون إلى حياة إسلامية، بإعادة الخلافة والحكم بالإسلام، وإلى كلّ حركة تقاوم المعتدين والمغتصبين، لأرض المسلمين وحقوقهم، كاليهود والصرب والأميركان وغيرهم، فالمجاهدون المسلمون الذين يقتلون أعدائهم المغتصبين لأرضهم أصوليون إرهابيون، والذين يستشهدون لضرب القوات الأجنبية العدوة منتحرون و مجرمون!

إنَّ الوصف بالأصولية فيه خطر، على كلّ مسلم، وعلى كلّ حركة تقاوم الظلم والاحتلال، وفيه خطورة على كلّ حزب يعمل بالطريقة الشرعية لاستئناف الحياة الإسلامية، لأنَّ الغاية من هذا الوصف، هي إيجاد المسوغات القانونية، لضرب كلّ من ينادي بإعادة الإسلام إلى الحياة، بحجج أنَّ الإسلام حركة أصولية كالحركات النصرانية أو اليهودية الأصولية، التي حاربت التقدم العلمي والصناعي في عصر النهضة الرأسمالية. إن اختيار هذا المصطلح بالذات لوصف الحركات الإسلامية به، هو بسبب ماله من خصوصية تاريخية لدى الرأي العام الغربي، لكي تقف الشعوب الغربية مع حكامها في وجه عودة الإسلام السياسي، كدولة ونظام حياة. ويجب أن لا يتadar إلى ذهن أحد من المسلمين، أنَّ وصف الحركات الإسلامية بالأصولية مأخوذ من نسبتها إلى أصل الدين أو أصول الفقه. فأصل الدين الإسلامي هو العقيدة الإسلامية وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، وأصول الفقه هي القواعد التي يبني عليها الفقه، والتي يستعملها المحتهد لاستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلةها التفصيلية.

إنَّ الأصولية بمعناها الاصطلاحي الغربي، والذي جاءت به الحركة البروتستانتية النصرانية، وبالغاية التي وجدت من أجلها هذه الحركة، بعيدة كلَّ البعد عن المفاهيم الإسلامية، وعن الحركات الإسلامية، سواءً المعاصرة منها أو التاريخية. فقد ظهرت في تاريخ المسلمين حركات سياسية، ومدارس فكرية، ومذاهب فقهية. إلاَّ أنها لم تشبه الحركات الأصولية النصرانية بوجه من الوجه. حتى أنَّ الذين نادوا بغلق باب الاجتهاد في القرن السابع الهجري، قالوا بذلك، لا من أجل المحافظة على القديم، ومعارضة الجديد، وإنما لظنهم أنَّ الفقه الإسلامي الذي أوجده السلف، قد احتوى على كلَّ ما يمكن أن يواجهه الخلاف من قضايا.

والإسلام دين ممِّيز، يختلف عن الأديان السماوية، من حيث كونه آخرها وناسخاً لها، وقد تولى الله حفظه كما أنزل إلى يوم القيمة، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. ومن حيث كونه مبدأً شاملًا كاملاً، يقوم على عقيدة مبنية على العقل، ينشق عنها نظام شاملٌ لمعالجة جميع شؤون حياة الإنسان إلى يوم القيمة، فلا يتصور فيه العجز عن إعطاء الحكم الشرعي لأيٍّ مشكلة تواجهه الإنسان، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

وكان التقدم العلمي والصناعي الذي شهدته العالم الإسلامي في السابق، نتيجةً لتطبيق الإسلام في الحياة، ولم يكن نتيجةً لفصل الإسلام عن الحياة. وإنَّ التقدم العلمي والصناعي الذي يشهد له العالم اليوم مدین لعلماء المسلمين، الذين وضعوا كثيراً من نظرياته وقوانينه الأساسية، في ظلِّ الحياة الإسلامية، والدولة الإسلامية.

لذلك، فإنَّ وصف الإسلام والحركات الإسلامية بالأصولية، التي وصفت بها الحركات النصرانية، هو وصف خاطئ ومغرض. ولا ينطبق على واقع الإسلام، ولا على أيٍّ من يعمل لعودة الإسلام إلى الحياة، لأنَّه يسعى إلى تغيير الواقع السيء الذي يعيشه المسلمون. ذلك الواقع الناتج عن تحكيم الأنظمة الوضعية في الحياة. وهذا عكس عمل الحركات الأصولية النصرانية التي حامت لتحافظ على الواقع الذي كان يعيشه النصارى قبل الرأسمالية، شكلاً ومضموناً.

فيكون وصف أميركا وأوروبا للحركات الإسلامية بالأصولية، ما هو إلا محاولة لعودة الإسلام إلى الحياة، وهي قضية استراتيجية، بل مصيرية بالنسبة للغرب، فهم حريصون على بقاء العالم الثالث وخاصةً الإسلامي عالماً مختلفاً، بعيداً عن النهضة الحقيقية، لكي يحولوا دون إعادة دولة الخلافة، التي ستجث نظمتهم من جذوره، وتقضى على طمعهم وجشعهم.

اسمعوا لشهادة أحدهم، وهو باحث زائر لجامعة «هارفارد» لدراسات الشرق الأوسط، وقد رفع مذكرة إلى الكونغرس الأميركي ي يقول فيها: «الأصوليون يرون أنَّ الشريعة يجب أن تطبق بكل تفاصيلها، وأنَّ أوانَّ أمر الله ونواهيه يجب أن تنفذ كاملة، وأنَّ ذلك إلزامٌ على المسلمين جميعاً، وهو – أي الإسلام – المصدر الأساسي لقوتهم، وأنَّ الشريعة صالحة للتطبيق اليوم، كما كانت صالحة للتطبيق في الماضي». ويقول أيضاً: «الأصوليون يكرهون المدينة الغربية كراهة عميقه، ويرون أنها أكبر عائقٍ يقف في وجه تطبيق الشريعة الإسلامية». ويقول آخر، وهو باحث أمريكي يُدعى «أسبوزيتو» في مذكرة رفعها أيضاً للكونغرس الأميركي: «إنَّ الذين يهددون المصالح الأميركيَّة هم الأصوليون المسلمين».

فالأصولية التي يهاجمونها، هي إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة. فإنَّ كانت هذه هي الأصولية، فالMuslimون – عندهم – كلُّهم أصوليون، لأنَّهم يتطلعون بشوق وحماسة، إلى تطبيق أحكام دينهم جميعها، في ظلِّ دولة الخلافة، لتنقذ العالم من شقاء الرأسمالية إلى خير الإسلام. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذْبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الإِسْلَامِ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ يُريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم، والله مُتمُّ نوره ولو كره الكافرون».

العولمة

مَثُلُّ تعبير «العولمة» بين بدع الكلام كمثلِ الجلباب بين الثياب أو كمثلِ «حصان طروادة» بين وسائل الحرب، تحجب ما تحويه، لتختفي ما تنطوي عليه، وما أكثر ما يمكن أن تخفيه.

ولا أدل على هذا مما جرى في آخر أيام ١٩٩٧، عندما أقام مركز دراسات الوحدة العربية، وهو من مخلفات القوميين العرب، مؤتمراً للنظر في «العولمة» وما يجب أن يكون موقف العرب منها، وكأنهم رأوا في «العولمة» نقليضاً لفكرة القومية وتمديداً لها. وورد في حشيات الدعوة إلى المؤتمر أن موضوعه هو:

«العولمة وطريقة تعامل العرب مع مفهومها، وتحليلها على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، إضافة إلى تاريخها ومسارها ودورها، الحالين، وتعامل الولايات المتحدة معها، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وانهاء الحرب الباردة، وتأثيرها في الاقتصاد والتنمية في الدول العربية، إضافة إلى المجال والهوية الثقافية».

ودعي إلى المؤتمر عشرات من العلماء وأساتذة الجامعاتأدلى كل منهم بدلوه فيما يفهمه من أمر العولمة وفيما يراه أن يكون الموقف منها. ونشرت الصحف المحلية خلاصات لطروح المشاركين في المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام متتالية. وظهر تباين شاسع في تلك الطروح، حتى أن المؤتمر كان أقرب إلى حوار طرشان منه إلى مؤتمر فكري. وقرر القيِّمون على المؤتمر أن ينفض المؤتمر من غير إصدار أي قرارات أو توصيات.

و«العولمة» مصطلح استحدث في الإنكليزية والفرنسية منذ حوالي عشر سنوات، ولا يطلق لوصف شيء ما بأنه عالمي لوجوده أو تتحققه في معظم أنحاء العالم، بل لتعيين أن فاعلاً أو فاعلينَ أرادوا وجعلوا الشيء عالمياً. ومثاله أن تبني شركة ما سياسة إنتاجية تنظر للعالم على أنه كله صالح لأن تنتج فيه سلعها، ثم تباشر إنتاجها بالفعل في أي دولة أو دول تكون كلفة الإنتاج فيها أقل مما في سواها، وعندما يقال عن الشركة إنها «عولمة» إنتاجها. ومثل ذلك يقال عن النشاطات الأخرى لهذه الشركة أو غيرها، كما لو تبنت سياسة «العولمة» وبasherها في تسويق سلعها، أو في الإعلان عنها، أو في البحث عن سلع جديدة وتطويرها، أو في توظيف الأيدي العاملة أو الخبراء أو المدراء، أو في جذب المستثمرين والمقرضين لتمويل عملياتها، أو أي نشاط آخر.

وأول ما أطلق تعبير «العولمة» كان في وصف أنشطة الشركات الأمريكية الكبرى، بدءاً من منتصف الثمانينيات. وذلك أنه عندما جاء رغان رئيساً لأميركا عام ١٩٨١، اعتمد سياسات جريئة في العلاقات الدولية، الاقتصادية منها والسياسية، وحظي بتأييد قوي من الأوساط المالية الأمريكية. من ذلك أنه اعتمد سياسة الدولار القوي لجذب أصحاب الأموال في الخارج لاستثمار أموالهم في سندات دين الخزينة الأمريكية والأسواق المالية التي تداول فيها، لتمويل برنامجه في إعادة تسلیح أميركا وإهلاك الاتحاد السوفيتي آنذاك في سباق تسلح مضاد، وهو ما أدى بالفعل إلى انهيار الشيوعية اقتصادياً عام ١٩٨٩.

وأدّت سياسة الدولار القوي هذه إلى ارتفاع حاد متتالي في قيمته في سنوات عهده الأول، حتى بلغ مؤشر سعر صرفه مقيساً بعملات الدول الأخرى ووزنها بتبادل أميركا التجاري مع كل منها، ١٥٩ نقطة في شباط (فبراير) ١٩٨٥ مقابل ٩١ نقطة في أول شهر من عهده في كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، أي بارتفاع ٧٥ بالمائة. وكان من جراء رغان السياسية أنه لم يكتثر بالآثار السلبية أو الجانبيّة لسياسة الدولار القوي، إذ كان يركز على كسب صراع الرأسمالية مع الشيوعية. من تلك الآثار السلبية أن ارتفاع الدولار أضعف قدرة أميركا على منافسة السلع الأجنبية بسلعها المنتجة في أميركا، فانخفضت صادراتها وارتفعت وارداتها، وتراكم عجز ميزان تجاراتها الخارجية في عهد رغان تراكمًا كبيراً إذ بلغ مجموعه في سنوات حكم رغان الثمانية ٧٢٣ مليار دولار، بينما كان مجموعه في الثماني سنوات التي قبله أربعة مليارات دولار فقط.

ومن الآثار السلبية لسياسة الدولار القوي أن انخفضت أرباح كثير من الشركات الأمريكية بسبب منافسة البضائع الأجنبية للبضائع الأمريكية المسورة بالدولار، واضطربت هذه الشركات لتخفيض أسعار سلعها، ثم للنظر جدياً في كيفية تخفيض تكاليفها، خاصة كلفة اليد العاملة الأمريكية. وطرح نفر من أساتذة الجامعات آنذاك فكرة «إعادة هيكلة» هذه الشركات بإعادة النظر جدياً في أعمالها، سواء في الإنتاج أم في التسويق أم في غير ذلك. ولاقت هذه الفكرة رواجاً لدى أرباب المال والأعمال، وأدى تطبيقها عملياً إلى إغفال العديد من مصانع وفروع الشركات الأمريكية، وإلى تسريح أعداد كبيرة من موظفيها وعمالها، بدفعات كبيرة كتلك التي أعلنتها شركة جنرال موتورز، أكبر شركات السيارات في أميركا، حين سرحت أربعة وسبعين ألفاً دفعة واحدة، وشركة آي بي أم، أكبر شركات الكمبيوتر، التي سرحت ستين ألفاً على ثلاث دفعات في مدد متقاربة.

واستعاضت هذه الشركات، بعد إعادة هيكلتها، عن إنتاج ما أوقفته أو باعته من أجزاءها في أميركا بإنتاج بديل من شركات صغيرة مستحدثة تدفع أجوراً متدنية لعمالها، خاصة أولئك الذين أصابتهم تسريرات إعادة الهيكلة، وبناءً مصانع وفروع بديلة خارج أميركا، خاصة وأن من الآثار الجانبية للدولار القوي أن أصبحت الأثمان والأجور زهيدة جداً في الخارج. وركزت الشركات على البلاد الفقيرة المكتظة بالسكان كإندونيسيا والفلبين وتايلاند والهند والمكسيك والبرازيل، حيث أجر العامل لشهر يكاد لا يصل إلى أحقر العامل الصناعي الأميركي لساعة أو ساعتين. ولم يقتصر هذا على الأيدي العاملة بل شمل المتعلمين وأهل الخبرة كالمهندسين ومبرمجي الكمبيوتر، حيثما كانوا، طالما أن أجورهم أدنى مما هي في أميركا وأنهم بحاجة للعمل والأجر.

وcameت ضجة سياسية في أميركا حول عمليات إعادة الهيكلة وتسرير العمال بشكل جماعي وبأعداد مذهلة، ورأى كثير من الأميركيين أن تصدير العمالة إلى الخارج وحرمانهم منها هو قطع لأرزاقهم، وأن دافع الشركات ليس إلا الجشع الرأسمالي. وردت الشركات بأنهم أكرهوا على ما قاموا به بسبب المنافسة «العالمية» الشديدة وأنه لم يكن لهم خيار إلا أن ينافسوا على مستوى عالمي، وأن يقوموا بـ«عولمة» عملائهم. وعقدت لجان في مجلس الشيوخ والنواب جلسات تحقيق علنية للنظر في أمر «عولمة» الشركات الأميركية كان أولها في عام ١٩٨٧ وأخرها في ١٩٩٢، وأدت هذه التحقيقات إلى شيع تعبير «العولمة»، ثم كرسه اللجان بوضعه في عناوين تقاريرها الصادرة عام ١٩٨٧ والأعوام التالية. وكان هذا أول استعمال للفظ «العولمة» في عنوان أي كتاب أو تقرير ينشر بالإنكليزية. ثم تناول صدور الكتب في موضوع العولمة حتى بلغ ما صدر منها بالإنكليزية حوالي مئتين وستين كتاباً، على أن معظمها صدر في التسعينات، في عهد كلينتون.

إلا أن أثر تلك التحقيقات كان تنفيساً عن الاحتقان السياسي ضد تسريرات الشركات وتصديرها للعمالة إلى خارج أميركا، وتبريراً لما قامت به، وتبديداً للإعلام المعادي لها. وانتهت التحقيقات عام ١٩٩٢، ولم تستأنف منذ ذلك الحين، بالرغم من أن قضية التسريرات أثيرت في الانتخابات الرئاسية في أواخر العام ١٩٩٢. ثم إنه بعد تسلم كلينتون الحكم، وافق الكونغرس على اتفاقية «النافتا» التي كان بوش قد توصل إليها مع كندا والمكسيك، مع أن الاتفاقية كانت لتمكين الشركات الأميركية والكندية من تصنيع ما تريده من سلع في المكسيك حيث أجور العمال رخيصة للغاية، ثم بيعها في أسواق أميركا وكندا، وهذا عين ما كانت تتخطوه منه نقابات العمال وغيرها من النقابات السياسية الأميركية التي عارضت الشركات واتهمتها بتصدير العمالة.

إذن فإن الضجة السياسية وما رافقها من صراع سياسي في أميركا نفسها حول التسريرات الجماعية وحول تصدير العمالة إلى خارج أميركا، وهو ما شاعت تسميته فيما بعد بـ«العولمة»، قد انتهت عملياً في العام ١٩٩٢، وحسم لصالح الأوساط المالية والشركات التابعة لها. وأدى ذلك كلّه إلى تكوين رأي عام بشأن العمالة ذات الأهلية والخبرة الرفيعتين وذات الأجور المرتفعة لن تخرج من أميركا، وأن الذي يصدر هو العمالة التي ليس فيها إلا الجهد الجسدي والرتابة المضنية والأجور الدنيا، وهو ما لا يريدونه لأنفسهم على أي حال، وأنه إذا ما تحققت هذه التوقعات فستعود بالنفع على عامة الأميركيين لأنها تؤدي إلى تخصصهم بالصناعات المتقدمة وبالعمالة ذات الأهلية الرفيعة والأجور المرتفعة. ثم إن ما يصدر من عمالة يدوية سيعين أن السلع التي ستجمع أو تصنع بأيدي أجنبية رخيصة في الخارج ستعود لأسواق أميركا بأسعار زهيدة.

وأدى حسم تلك القضية سياسياً عام ١٩٩٢ ومجيء كلينتون إلى الحكم عام ١٩٩٣ إلى تغيير سياسة أميركا الاقتصادية الخارجية. فقد كان سلفه بوش يتبني سياسة ترويج صادرات السلع ورعاية تأسيس «منظمة التجارة الدولية» بدلاً عن «الغات» لفتح الأبواب واسعة أمام تلك الصادرات. إلا أن رجال المال والأوساط المالية الأميركية كانوا يرون أن الحاجة الأهم من ترويج الصادرات تكمن في إتمام ما بدأوه أو أخر الشمانيات من إعادة هيكلة شاملة للشركات، لتنشيطها ولتصبح أقدر على الربح، ويرون أن إعادة الهيكلة هذه ستؤدي إلى تصدير كثير من أعمالها وليس سلعها فقط، وإلى خوضها منافسة شديدة مع الشركات غير الأميركيّة.

وطرح رجال المال أفكاراً أخرى أرادوا من كلينتون تبنيها، فقالوا إنه طوال السينين التي كانت أميركا تحمل فيها أعباء الحرب الباردة وأعباء دولية أخرى، كانت أوروبا واليابان تتقويان على حسابها اقتصادياً، حتى أصبحتا خطراً على مصالح أميركا الحيوية. أما وقد انتهت الحرب الباردة فقد وجّب على أميركا أن تستعيد قدرها على منافسة أوروبا واليابان، وتستأنف منافستها لهما بقوة، وأن لا تلتزم ببراعاة مصالحهما كما كانت تفعل أثناء الحرب الباردة، على حد قولهم، حتى أنهـم دعوا لتوظيف المخابرات الأميركيّة في التجسس الاقتصادي على أوروبا واليابان وشركاتهما بعدما خفت انشغالها بالحرب الباردة والأمور السياسية الأخرى.

واستجابة لتلك الأفكار والآراء تبني كلينتون ووزير خزانته روبن، وكان من أكبر أقطاب وول ستريت، الدعوة لافتتاح أسواق العالم كلها لا لترويج السلع الأميركيّة فقط بل لتمكن الشركات الأميركيّة من الإنتاج حيثما توفرت العمالة الرخيصة، ومن تسويق خدماتها وسلعها المصنعة في أميركا أو في غيرها حيثما أرادت في أسواق العالم. إلا أن الأهم من هذا كان في تبنيهما لنشاط الشركات المالية الأميركيّة، وهي البنوك وشركات التأمين وبيوتات سمسرة الأسواق المالية، في اقتحامها للأسوق المالية خارج أميركا. وكان هذا أمراً جديداً إذ لم يسبق أن عملت هذه الشركات خارج أميركا على نطاق واسع، حيث لم يكن مرجحاً مجئها في كثير من البلدان بسبب خطورة أعمالها. ذلك أن الشركات المالية بطبيعتها تعمل على استقطاب أموال الناس كودائع وأقساط تأمين وحسابات أسهم وسندات، فتتركز أموال ضخمة بين أيديها تمكنها من التصرف بها كيفما ترى.

وكان ينتاب رجال المال هاجس فكرة طرحت فور انتهاء الحرب الباردة وهي أن العالم سينقسم لا محالة إلى ثلاث مناطق اقتصادية كبيرة: الأولى تشمل أوروبا كلها وتسيطر عليها أوروبا الغربية، والثانية تحتوي معظم آسيا وتقيم على أنها اليابان، والثالثة تضم القارتين الأميركيتين اللتين ستتحسن الولايات المتحدة إليهما. وتخوفوا من أن تصبح هذه الفكرة حقيقة، فهاجموها بشدة، ونعتوها بالإقليمية، وأشاروا إلى أوروبا واليابان بأنهما وراء الترويج لها، وطرواها بديلاً عنها فكرة أن العالم أصبح واحداً، وأنه لن يكون لأحد أن يستأثر بجزء منه، بل للجميع أن يتنافسوا في أي مكان منه، وروجوا لهذه الفكرة بحملات إعلامية مركزة، وتبنتها إدارة كلينتون، وصدرت بشأنها كتب كثيرة، ومنها الكتب التي تتحدث عن «عولمة» أنشطة الشركات.

وانتهت تلك الحملات الإعلامية في أميركا، بعد تبني إدارة كلينتون لها منذ مطلع عهده، وانتقلت إلى خارج أميركا برعاية الإدارة الأميركيّة وأجهزتها. وفي الخارج، خاصة في ما يسمى بالدول النامية، كانت

الحملات مركرة، أشغلت أهل تلك البلاد بأفكار سطحية وخادعة، وتعابير مترجمة وركيكة، وسفطات رخيصة وغريبة، ووقف الكثيرون منهم حيارى أمامها. وبالرغم من سفاهة الأفكار التي دعت لها هذه الحملات، إلا أنها كانت مخططة ومركزة لتعطي نتائج معينة وهي صياغة الرأي العام وكسبه لفتح الأبواب واسعة أمام نشاط الشركات الأمريكية في هجمة شاملة لقطف ثمار كسب الحرب الباردة، وللاستثمار بها دون شركات أوروبا واليابان. وللأسف فإنه يبدو أن هذه الحملات حققت أهدافها ومكنت حكامًاً مضبوعين بالغرب من تخدير شعوبهم أمام الغزو الأميركي الجديد، واقتحامه لبلادهم، لفتح أسواقها لبعضهم، وتسخير اليد العاملة الرخيصة فيها لصالحهم، واستقطاب مدخرات شعوبها إلى شركاتهم المالية، وتسخير الأسواق المالية فيها لمضاربهم.

ومن الأفكار المستترة بعطفاء «العولمة» والتي وجهت للخارج وخصوصاً لدول العالم الثالث:

- إثر سقوط الاتحاد السوفيتي لم يبق في العالم غير النظام الغربي الاقتصادي الذي أسموه نظام اقتصاد السوق، بدلاً من اسمه الحقيقي وهو الرأسمالية، الذي يذكر بجشعه وبشاعته، وأن بلاد العالم كلها أصبحت إما مطبقة لهذا النظام، أو راغبة وساعية في تطبيقه.

- إن عالم المال أصبح كله واحداً، لأن أصحابه قادرون الآن على نقله إلى أي بلد وتوظيفه في أي استثمار يكون العائد منه أعلى من غيره، وأن نقل المال يتم بسرعة فائقة تسهلها وسائل الاتصال السريعة، وأن هذا المال لن يستثمر في أي بلد يضع العراقيل في وجهه.

- إن عالم الأعمال أصبح واحداً أيضاً، فالشركات التي أسموها متعددة الجنسيات مع أنها ليست كذلك، لأن شركتها الأم لا تتبع إلا بلداً واحداً ولا يكون لها إلا جنسية واحدة، إن هذه الشركات لها من القدرة على التصنيع والتسويق على مستوى عالمي ما يجعل أي بلد راغب في التنمية يرحب بها لتشغيل الناس فيه أو لتصريف إنتاجه، وإلا فإنها ستذهب إلى بلد آخر.

- إن وسائل الاتصال بين أطراف العالم كله أصبحت شاملة ومتباكرة لدرجة أنه يمكن على أي جهة أن تسيطر عليها، وأن هذا الترابط أدى إلى أن كانت معلومات الناس أن تكون واحدة، وإلى أن كانت آراؤهم وحتى أذواقهم أن تكون متطابقة.

هذه بعض أفكار «العولمة» التي يروج لها في دول العالم الثالث، وما يراد من الترويج لها هو أن يمكّن عليها أنه لا بد من الترحيب بالأموال والأعمال الأجنبية، والأخذ بوصايا أصحابها من تعديلات في قوانين البلاد ومن «شخصية» مؤسسات الدولة، لتمكنهم من شرائها، وأنه لا مناص من كل هذا إذا أردنا أن نلحق بالركب في عالم أجمع على «عولمة» المال والأعمال، وإلا ظللنا متخلفين. ولا يسع بعد أحد أثر هذه الادعاءات وسفطاتها الدعائية وجباب «العولمة» التي تغطى بها في أي بلد قل فيه الواقعون المسؤولون، وركن أهله لأنجز آرائهم عن أجهزة الأعلام الموجه، وعم فيهم الجهل. ولهذا ليس غريباً أن نقارن دعوى «العولمة» هذه بالغزو التبشيري في القرن الماضي، وقد يكون هذا الغزو أخطر من سابقه لأنه هذه المرة لا يحمل غطاء الدين، وإن كان أفعى.